

وأن بعض الأحاديث غير الصحيحة، وغير الحسنة، التي وردت في المسند لا تؤثر على درجته، ولا تنقص من قيمته الجليلة في نفوس الأئمة والعلماء. وبهذا: يرد ما أثير حول «المسند» من دعاوى زائفة تدل على خبث نية أصحابها، وسوء طويتهم.

وتتضح درجة المسند من الصحة، وأنه مرجع وثيق لأصحاب الحديث، كما قال الإمام الحافظ الكبير أبو موسى المديني: «وهذا الكتاب - أى المسند - أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير، ومسموعات وافرة فجعله إماما ومعتمدا، وعند التنازع ملجأ ومستندا» أهـ.

ونلاحظ أن أعداء السنة الشريفة، حين يثيرون الشبه، ويحاولون تجريح السنة لا يفعلون ذلك بأسلوب مباشر، ولكنه التخطيط الذى رسموه لأنفسهم، ولأشباعهم وأذئابهم ..

إنهم يقومون: بتجريح السنة عن طريق تصوير الأحاديث تصويراً غير مراد .. ومحاولة إفهام البعض من غير المستوعبين لعلوم السنة الذى يرمون إليه. وأما الميدان الآخر الذى حاولوا أن يشككوا فى السنة من طريقه: فهو ميدان الكتب الكبيرة، والمدونات التى لها وزنها وثقلها، مثل: كتاب «صحيح البخارى» وكتاب «صحيح مسلم».

ومن ذلك: «كتاب المسند» وهو كتاب ضخم وعظيم، لم يسبقه كتاب فى حجمه وضخامته وكثرة أحاديثه.

وأظهر الكتب المدونة قبله: هو كتاب «الموطأ» للإمام الجليل مالك رضى الله عنه إلا أن أحاديث الموطأ لا تبلغ ما بلغته أحاديث المسند، من حيث الكثرة والعدد فقد اشتمل «المسند» على أربعين ألف حديث بالمكرر، ومن غير المكرر: على ثلاثين ألف حديث.

وكان الذى حدا بالإمام أحمد رضى الله عنه إلى اتباع هذا المنهج فى التدوين، وهذه الكثرة من الأحاديث هو: أن يصل إلى أهل كل إقليم ما لم يصل